كلية العلوم السياسية
برنامج الدراسات الدولية
والدبلوماسية

مسلم لجميع مقرر الاقتصاد الدولي ١

الدورة الفصلية الثانية - السنة الثالثة

د. هلال عاك

٩/٩/٢٠٢٤

كل سؤال ٢٠ درجة

أولاً أجب عن الأسئلة الآتية

١ السؤال الأول: ظهور تقسيم جديد للعمل الدولي على الصعيد العالمي وأطراف السوق العالمي

٤د * قبل ظهور العولمة كظاهرة عبرت العالم بر قته كان يبدو ويتكل واضح أن هناك نظامين متناقضين اجتماعياً واقتصادياً وبالتالي كان يوجد نوعان للعلاقات الاقتصادية الدولية أحدهما يتسم بالنزعة نحو الاستقلال والانطواء والآخر بالسعي نحو القرار الاقتصادي والتعاون المتبادل والتطور المستقل.

٤د * مع حلول العقدين الأخيرين من القرن العشرين بدأ يظهر على الصعيد العالمي تقسيم جديد للعمل الدولي تحدد من خلال نقاط أساسية.

١- سوق عالمي واحد تسوده بشكل واضح مبادئ وأسس التجارب الرأسمالية

٢- سيطرة القطب الواحد على دول العالم هو الولايات المتحدة الأمريكية

٣- ظهور ثلاث أطراف تتعامل في السوق العالمي المركز - شبه الهوامش - الهوامش وهذه الأطراف الثلاثة كل منها يضم مجموعة دول تختلف عن دول الأطراف الأخرى قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية، ومستوى تقانتها ورفاهيتها وهو تقسيم قائم على أساس علاقات السيطرة والهيمنة مع سيطرة دول المركز على وسائل ومؤسسات التمويل والمنظمات الدولية والتجارة العالمية.

٤د * أهم الأطراف التي تتعامل في السوق العالمي.

١- دول المركز: تتكون في الوقت الحالي من ثمانية دول صناعية كبرى... يقود دول المركز تحالف اقتصادي يتألف من الولايات المتحدة وأمريكا واليابان وتتميز هذه المجموعة بامتلاكها واحتكارها للتقنية الرفيعة والصناعات المتطورة جداً مما يتيح لها ذات كفاءة عالية تحتاج المرحلة المتطورة الأمر الذي يرتفع فيها مستوى الطاقة فيها فتحقق دولها دخلاً قومياً مرتفعاً ومستوى دخل الفرد فيها مرتفع هذه البلدان جاذبة للاستثمارات ومناطق رئيسية للتمويل تحقق دولها فوائض إيجابية في موازين مدفوعاتها وتمثل عملاتها عملات احتياطية دولية انتشار دول المركز يؤدي لانتعاش الاقتصاد العالمي ورخاؤها يؤدي لركود الاقتصاد العالمي

ج د ٣- مناطق شبه الضواحي مستوى هذه المناطق قريب من مستوى دول المركز وتمتلك إمكانيات تقنية جيدة وهي مرتبطة مع دول المركز تقنياً وتصدر منتجاتها الزراعية والصناعية إلى دول المركز وإلى الضواحي ومواردها الأولية وتأتيها من مناطق الأطراف تتجارل مع دول المركز حيث إنها تقوم بالتجميع والتركيب لصالح دول المركز

ج د ٢- مناطق الضواحي أو الأطراف هذه المناطق ضعيفة الأداء الاقتصادي ومختلفة تقنياً بكوادرها وقوة عملها مهاراتها غير جيدة وأجورها منخفضة مقارنة في الميكلية اقتصادية الهامشية لا تساعد على تحقيق تنمية حقيقية أغلبها كان عبارة عن استمرار سابقة تميز ثنائية اقتصادية في كل مجتمع ينقسم إلى شطرين أحدهما يسير وفقاً لقواعد تطور المجتمع التقليدي بينما يخضع الطرف الآخر لقواعد وقوانين تطور المجتمع المتقدم. هذه البلدان متخلفة اقتصادياً وتابعة تقنياً لدول المركز وشبه الضواحي تنتج مواد وظيفة مصنعة تتجه بأنها سوق لتصريف وتسويق منتجات الدول الصناعية لديها سوء توزيع للدخل ومستوى معيشة منخفض ولديها مديونية دولية ومجاعات غذائية

هذا التقسيم ليس تقسيماً ثابتاً وساكناً وغير قابل للحركة بل متحرك وغير ساكن.

ج] السؤال الثاني نظريات التجارة الدولية:

(١) العوامل المتزايدة والمتفاعلة فيما بينها والتي تحدد الاتجاه العام للتجارة الدولية.

ج د ١) سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها بحيث تتلخص مصادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين

ج د ٢) حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها الذي يؤثر في التجارة الخارجية عن طريق تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية.

ج د ٣) يلعب العامل السياسي دوراً كبيراً في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية

ج د ٤) تغير الميزة النسبية الناتجة عن التغير في الأسواق والتغير في التقدم التكنولوجي والصناعي وفنون الإنتاج

ج د ٥) التجارة ونفقات النقل التي تؤثر في مقدار واتجاه التجارة الخارجية فإذا كانت نفقات النقل كبيرة بحيث تفوق الفرق في الثمن قبل التجارة فإن ذلك يحول دون قيام تبادل تجاري دولي

ج د ٦) التركات متعددة كمتاجر لقوى احتكارات القلة فمن كافة أدوات الرأسمالية الكبرى يسيطر على أهم فروع الإنتاج فيها عدد محدود من التركات الضخمة كبيراً حاتيمدى نشاطها الحدود الوطنية إلى الخارج

ج) نموذج الفجوة التكنولوجية:

د ١) يركز هذا النموذج في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل وبتكلفات أقل.

د ٢) زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في انتاج السلع التي تتيح لها جني الدول أطراف التبادل الدولي هذه الاختلافات الدولية في المزايا النسبية تمكن الدولة ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو ميزة تكنولوجية

د ٣) دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى في البداية إنتاجها أو تقليدها

د ٤) نموذج الفجوة التكنولوجية ينص على أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت مورد المنتج في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة.

٢ السؤال الثالث: ميزان المدفوعات + سعر الصرف

① كيف تتم السيطرة من خلال ميزان المدفوعات من خلال نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

د ١- تشجيع الصادرات وتقييد الواردات بالإضافة لتقييد حركة رؤوس الأموال عبر

د ٢- إنجاز خطة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال سيطرة الدولة على المبادلات التجارية

د ٣- منع تصدير رؤوس الأموال أو الحد من الشراء الحالي وغير الضروري أو تعويق القطع الأجنبي من خلال إلزام المصدرين ببيع حاصل صادراتهم من العملة الأجنبية إلى السلطات النقدية

د ٦- التصدي لإجراءات الرقابة على الصرف المطبقة من قبل الدول الأخرى

د ٧- تعويض مستلزمات التنمية الاقتصادية عن طريق الاستيراد بالسلع الضرورية للتنمية والابتعاد عن استيراد السلع غير الضرورية.

② المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل هي رؤوس الأموال التي تتدفق من وإلى الدولة خلال

د فترة نقل عددها عن عام بصدد انتقال رؤوس الأموال لفترات قصيرة من الزمن

د وهي نوعين * الأول يحمل لرأس المال الهارب أو النقود الساخنة وهو ذلك الشكل الذي يأخذه شكل انتقال لرأس المال في صورته النقدية من بلد إلى آخر بغرض المضاربة

د * الثاني هو ذلك الذي يتم لمقابلة التزامات معينة أو يأخذ شكل عنصر من عناصر الموازنة بين المدفوعات، المتحصلات كاستيراد البضائع على أن يتم الوفاء بالثمن

د بعد ٦ أشهر * يوجد هذا النوع: ١- عملات ذهب ٢- ~~عملات~~ مصرفية ٣- أذونات خزانة ٤- قروض قصيرة أجل ٥- أوراق وعقود تجارية.

ثانياً : أجب عن أربعة فقط من الأسئلة الآتية : ١٠ درجات لكل سؤال .

(١) الآثار الإيجابية لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية .

١ـ الاتفاقيات الجديدة تتيح أمام الدول النامية فرصاً أوسع لتصدير منتجات تمتلك فيها مزايا نسبية معينة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إضافة لانفتاح الأسواق أمامها لتصدير بعض المنتجات الصناعية

٢ـ أدت الاتفاقيات الجديدة الكثير من القواعد التي توفر فرصاً نسبية للدول النامية لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق

٣ـ الاتفاقيات الجديدة تكفل للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً من الكثير من الحالات بما في ذلك كفالة الفترة لحماية الصناعة الوطنية

٤ـ تحقيق بعض المنافع غير المباشرة للدول النامية قبل تحسين انتاجية الزراعة ورفع مستوى الانتاج والجودة وزيادة النمو الاقتصادي وتشجيع دخول الاستثمارات إلى الدول النامية .

(٢) عرف الصناعة الوليدة وما هي الشروط الأساسية لحمايتها .

هي الصناعة حديثة النشأة في البلد التي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توافرت لها البيئة الملائمة .

شروط حمايتها : ١) أن تخضع هذه الحماية للصناعات التي يظهر بوضوح أن لها ميزات نسبية كافية أو محتملة وذلك بسبب توافر عناصر الانتاج اللازمة لها بوفرة نسبية أكبر من البلاد الأخرى والتي يتوقع لها بعد فترة أن تتمكن من الوقوف على قدميها وتصدير انتاجها دون إضافة الصناعات الأجنبية وتصريف النقص الذي حدث في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة تحول هذه الصناعات

٢) أن تكون هذه الحماية موقتة بمعنى أن تتحدد فقط بالفترة الزمنية الضرورية لاستكمال نمو وتطور الصناعة الوليدة فإذا انتهت تلك الفترة وجب إزالة الحماية عنها حتى تتمكن من إثبات قوتها وجدارتها في منافسة الصناعات الأجنبية .

(٣) أهداف صندوق النقد الدولي وأهم الموارد .

١ـ تشجيع التعاون الدولي النقدي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية

٢ـ تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية والمساهمة بذلك في تحقيق مستويات عالية من التشغيل والدخل الحقيقي

٣ـ العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف والمحافظة على نظم الصرف السليمة والمتفق عليها بين الأعضاء

اد ٤ - التعاون في داخل نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء

اد ٥ - بث الثقة في نفوس الأعضاء بجعل موارد الصندوق في متناولهم

اد ٦ - العمل فعلاً لما تقدم على تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته

أهمية الحصص في الصندوق: ١- تحدد مدى ما تملكه البلاد الراغبة في العضوية في تمويل الصندوق

اد ٢ - تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق ٢- يوجبها تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو

اد ٤ - على أساسها توزع حقوق السحب الخاصة التي يتيحها الصندوق على الأعضاء.

٤ الأسباب الخارجية التي أدت إلى تطور أزمة الديون الخارجية للدول النامية.

اد ١) هبوط معدل التبادل التجاري وسوء شروط التجارة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وسيطرة الاحتكارات الدولية

اد ٢) الارتفاع الجنوني الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق النقد الدولية

اد ٣) تعويم نظام النقد الدولي بعد تعويم أسعار الذهب واستعمال العملات

اد ٤) الارتفاع الذي طرأ على أسعار الواردات التي تستوردها البلاد المدينة

اد ٥) أثر الكساد الاقتصادي العالمي وتأثيره السلبي على حصيلة صادرات البلاد المتخلفة

اد ٦) ضعف الدور الذي يؤديه صندوق النقد الدولي في إمداد هذه البلاد بالسيولة الميسرة غير المشروطة

اد ٧) هبوط معونات التنمية والقروض السهلة الميسرة

اد ٨) نزعة الحماية التجارية التي انتشرت في الدول الرأسمالية الصناعية وتأثيرها في تدهور صادرات هذه البلاد

اد ٩) الأعباء الكبرى التي ارتكبتها البنوك التجارية الدولية النشطة في سعيها المحموم لاقتراض هذه البلاد من أجل الاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة

٥ الانتقادات التي وجهت إلى نظام الحصص ورفض الاستيراد:

١- نظام الحصص ٩) يساعد على انتشار الفساد والرشوة من جانب المستوردين في محاولة منهم للحصول على حصة أكبر

ب) يثير روح الاحتكار ويزيل السوق المحلي عن السوق الخارجي مما يغري المصدرين الأجانب للسلعة الخاضعة لحصص الاستيراد برفع سعر التصدير في محاولة للاقتسام الأرباح مع مستوردي السلعة

ج - رفض الاستيراد: إتاحة الفرصة للاحتكار بتحقيق الاستيراد نفسها به لتأخر العمل على الاستيراد الفعال للسلع الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى رفع سعر السلعة المستوردة في السوق المحلي وتحميل المستهلك لهذه الزيادة في السعر. وبالتالي فإن تعميم المستهلك تطبيق نظام تراخيص الاستيراد على واردات السلع الضرورية سواء للاستهلاك أو للاستثمار لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في الحالة الأولى وارتفاع تكاليف التنمية في الحالة الثانية

انتهت الإجابات

د. وليد علي

٩/٩/٢٠٠٣

(٥)